لقد عرفت الجزائر عدة تغيرات وأنمات في الســـــنوات الأخيرة ، ولعل أعمقها تلك التي حدثت بعد أزمة النفط ســـنة 1986، و التي أدت إلى آثار ســـياســـية بالتحول من الحز الواحد الى تعدد الأحزاب ، وحرية انشاء الجمايات واثاراقتصادية باعادة ديكلة الاقتصاد الوطني والتوجه تدريجيا الى اقتصاد السوق هذا التوجه استوجبالاعتماد على منظومة قانونية متينة لمسايرة هذه التحولات ، اذ ان الدول الحديثة البد لها ان تأخذ على عاتقها واجب تلبية المطالب الشــعبية نتيجة انتشار وتوسع مبادئ الحقوق ألسياسية والحريات العامة والشــعارات الهادفة والرامية الى التطلع الى فد أفضـــل فتم بذلك الدخول الى المشـــاريع الأقتصادية والاجتماعية بما يقتضيه الحال وهو ما يعرف باالاستثمارات العامة تلبية لرغبات العامة وتحقيقا لهذه المطالب . ومن أجل تحقيق هذه المطالب تقوم الدولة ببناء المنشـــئات الضـــرورية تتعلق بالتجهيز كما تنفق وتؤدي أجور المســـتخدمين ومصـــاريش التســـيير ، المشـــاريع التي تنشـــؤها الدولة والتي تم كافة مناحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، وتعتبر مهاما حيوية ألنها تضمن استمرارية الدولة ومؤسساتها. من أجل ذلك أصـبحت ميزانية الدولة وقوانين المالية المصـوت عليها من قبل الهيئة الاستشارية تتفق مع الواقع ، ليتم الانفاق وفق الاعتمادات الممنوحة مع تجنب كل ســـــبل التبذير والتحايل اخذا بقاعدة الانفاق الضروري والنافع للمرافق العامة وسير المصالح ، الذي يحقق المنفعة العامة المقصودة وبأقل . وعلى هذا الاساس أضـــحى الاعتماد على جهاز رقابي فعال اكثر من ضـــرورة، فمهمة الرقابة التي تقع على عاتق الدولة لي فقه من اجل الحد من الاســـراف في الانفاق كما كان الحال من قبل، بل يجب أن تتحقق معها المنفعة العامة باقل تكلفة، وبمراعاة تزايد الحاجات الحقيقية، وهي صورة من الصور التي تجســـــد مبدأ الاقتصـــــاد في الانفاق من جهة، وتبرن حجم الثقة في الادارة المالية للدولة التي تحفظ التوازن المطلوب في شتى المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية من جهة أخرى. ومن أجل تقوية هذا الجهاز الرقابي كان البد من إعداد منظومة قانونية صـــــارمة لمســـــايرة الأحداث فعرفت بعدها تعديلات وتحولات في المهام والأدوار ، ، الصـــالحيات الواســـعة التي من شـــأنها تفعيل المهام الرقابية

Summarized by © lakhasly.com